

جبل نفوسة : تداعيات أزمة او تنظيم إداري

على خلفية إصدار وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية والتي يشغلها اللواء " عماد الطرابلسي " المكلف بقرارا تحت رقم (1090) لسنة 2023 والذي يقضي بإعادة تنظيم مديريات الامن بمنطقة الجبل الغربي (جادو - الزنتان - يفرن - باطن الجبل) ودمجها تحت اسم مديرية أمن " وسط الجبل " .

علي اثره ، أصدر أهالي ومشايخ وأعيان مدينة يفرن بيان يعلنون فيه رفضهم التام والقاطع لما صدر من وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية بخصوص دمج مديريات الأمن بمنطقة الجبل ، ويرون أنه يصنع جملة من المشاكل تتنافى مع التركيبة القبلية والإجتماعية في المنطقة وتتنافى مع ماهو سائد ومعتاد ومتفاهم عليه بين أبناء المنطقة ، مما سيؤثر علي السلم المجتمعي في كامل الجبل الغربي.

معتبرين أن هذا القرار يثير النعرات والحساسيات بين مكونات المنطقة ، وطالبوا الحكومة بضرورة المسارعة إلى إلغاءه ، والمطالبة بإقالة وزير الداخلية المكلف ، وإبقاء الأمر على ماهو عليه بنفس التوزيع الإداري السابق.

ثم أعقب هذا بيان آخر ، لإعيان ومشايخ وعمداء بلديات الجبل الغربي " جبل نفوسة " عقد ببلدية نالوت بتاريخ أمس 8 يوليو 2023 ، أعلنوا فيه قرارهم بإيقاف التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية إلى حين تحقيق مطالب بلديات الجبل الغربي.

ورغم حالة الرفض من بعض مناطق الجبل لهذا القرار ، إلا أن وزارة الداخلية استمرت في إجراءاتها بخصوص تنفيذ القرار ، حيث شرع مدير أمن السهل الغربي اللواء "عزالدين الزوق" والمكلف بتنفيذ القرار، بالمباشرة في إجراءات التسليم والأستلام للعميد " عبد الناصر الناكوع " ، وستباشر " مديرية أمن وسط الجبل " ومقرها مدينة " الريانة " مهامها وفق اختصاصها على كامل نطاقها الجغرافي ، بحسب ماورد على صفحة وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية.

وبحسب ماورد من وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية ، فقد أعلنت كذلك عن الأنتهاء من مراسم التسليم والأستلام " لمديرية أمن شرق الجبل " ومقرها مدينة " غريان " .

ونتيجة لهذه القرارات ، نادت بعض الأصوات الراضة لهذا القرار بضرورة إتخاذ مواقف حاسمة وقوية تعبيرا عن الرفض والاستنكار ، وطالبوا برفع السقف إلى المطالبة بالإنشقاق عن حكومة طرابلس ، والإنضمام لحكومة البرلمان في الشرق ، تعبيرا عن رفض الظلم الواقع عليهم من حكومة طرابلس - بحسب ما تداول من اخبار - لهذا فإن عددا من القيادات في المجالس البلدية والعسكرية أقرروا بضرورة إلغاء الإعتراف بحكومة الدبيبة والتفاوض مع الحكومة الموازية في الشرق.

بل إن بعض الأصوات من المتطرفين في مواقفهم تجاه القرار طالبوا بحسب ما ورد في " قناة الأمازيغ على الفيس بوك " بإتخاذ قرار نوعي وخطير ورأو فيه أنه هو الحل الحقيقي والنهائي الذي تأخروا عنه ويكمن في تشكيل وفد من " المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا " والقيادات العسكرية والبلدية ، ثم التوجه إلى الأمم المتحدة والمطالبة بإقليم إداري مستقل تشرف عليه الأمم المتحدة كما فعلت الكثير من الأقاليم في إسبانيا وفرنسا مسبقا ، واستنادا لما يروونه من أن الأمم المتحدة تعتبر الإقليم الإداري المستقل حقا من حقوق الشعوب الأصلية للحفاظ على الخصوصية الثقافية ، وأيضا العرقية.

الخلاصة...

- ✓ إن إدارة الملف الأمني الذي ارتأته وزارة الداخلية ، ورأت فيه أنه يخدم مصالح وتوجهات الدولة ، يجب أن يكون ميزانه دقيقا جدا ، ويراعي الحالة والظرف والخصوصية التي تمر به الدولة الليبية ، ووجود حالة من التدافع والتجبير الدولي لمساحات الفراغ الذي تحاول أن توظفها لصالح مزيد من النفوذ والهيمنة والتبعية.
- ✓ كذلك وجب الإلتباه لوجود خصوصية للتواجد الأمازيغي في مناطق الجبل الغربي ، وعدم تجاوز حالة الوثام والسلم الأهلي والمجتمعي السائدة في كامل الجبل منذ فترة طويلة.
- ✓ مخاوف البعض من سكان الجبل ، بشأن احتمالية توجه الوزارة لتوظيف قيادات مديريات الأمن على خلفية جهوية وقبلية ، يجب أن يوضع في الحسبان ، ويجب أن تسعى الوزارة جاهدة لتجاوز محطات التأزيم التي لاتحتملها الدولة.
- ✓ كذلك ، ضرورة العمل على تجاوز دعاوي الإصطفاف على أسس عرقية ، وقبلية التي باتت تنادي بها بعض الأطراف في المنطقة ، وما سيكون لها من إنعكاسات وتداعيات سلبية على منطقة الجبل الغربي كاملة ، وعلى مستوى وحدة الدولة.

9 يوليو 2023

يعتبر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية.

وضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة الباحث وصنّاع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلومانية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وموضوعية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقديم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصنّاع القرار .

ترتكز اعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي :

- الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يركز عليها التحليل المنهجي .
- طرح المعنى الشامل لمفهوم الأمن بصورة تخدم الباحث والمهتمين.